

فيزا تدعم عودة السودان إلى النظام المالي العالمي

وكان البنك المركزي السوداني قد أبرم اتفاقاً مع الشركة الأميركية في مارس العام الماضي أتاح لتسعة بنوك محلية استخدام نظام فيزا لتسوية المدفوعات من بينها بنك الخرطوم وبنوك كابيتال بنك (بنك المال).

وعانى السودان من نقص في السيولة النقدية بينما كانت تخضع تحويلات العملة الأجنبية لرقابة صارمة مما أوصل البلاد إلى مرحلة لم يتمكن فيها المسؤولون من السيطرة على انقلاص الأوضاع الاقتصادية.

ولكن تخفيف الولايات المتحدة الحظر على السودان في أكتوبر 2017 ثم شبته من قائمة الدول الراجعة للإرهاب في شهر ديسمبر الماضي دفعا الكثير من المستثمرين الأجانب والبنوك لدخول البلاد وإجراء المعاملات التجارية والمالية.

وقالت فيزا في بيان نقلته وكالة الأنباء السودانية الرسمية إنه "جرى تعيين ليلي سرحان في منصب المدير الإقليمي ونائب الرئيس لمجلس الإدارة لقيادة أعمال الشركة في شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط وباكستان".

وتتمتع سرحان بخبرة تزيد عن عقدين من الزمن في مناصب قيادية من بينها اكتساب خبرة طويلة تمتد لعشرين عاماً في أحد عمالقة وادي السيليكون شركة مايكروسوفت.

وتوفر خدمة تسيير العمليات الإلكترونية عبر خدمة فيزا نت عبر عمليات دفع آمنة وموثوقة حول العالم مع قدرتها على إدارة أكثر من 65 ألف عملية مالية في الثانية.

وبعد تركيز الشركة على الابتكار حافظاً على النمو السريع للعمليات الرقمية والتجارية باستخدام الأجهزة الإلكترونية، وقوة دافعة وراء بناء مستقبل خال من التعاملات النقدية.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وقالت فيزا في بيان نقلته وكالة الأنباء السودانية الرسمية إنه "جرى تعيين ليلي سرحان في منصب المدير الإقليمي ونائب الرئيس لمجلس الإدارة لقيادة أعمال الشركة في شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط وباكستان".

وتتمتع سرحان بخبرة تزيد عن عقدين من الزمن في مناصب قيادية من بينها اكتساب خبرة طويلة تمتد لعشرين عاماً في أحد عمالقة وادي السيليكون شركة مايكروسوفت.

وتوفر خدمة تسيير العمليات الإلكترونية عبر خدمة فيزا نت عبر عمليات دفع آمنة وموثوقة حول العالم مع قدرتها على إدارة أكثر من 65 ألف عملية مالية في الثانية.

وبعد تركيز الشركة على الابتكار حافظاً على النمو السريع للعمليات الرقمية والتجارية باستخدام الأجهزة الإلكترونية، وقوة دافعة وراء بناء مستقبل خال من التعاملات النقدية.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

وتقدم فيزا المدرجة في بورصة نيويورك سوق الدفع الرقمي في المنطقة العربية، حيث تدبر أنشطة واعدة في 15 دولة من خمسة مكاتب إقليمية بفضل مهمتها المنطلقة في تعزيز الترابط العالمي وتمكين الأفراد والشركات من الازدهار عبر شبكة دفع مبتكرة وآمنة وموثوقة.

الحكومة المصرية تؤسس شركة لتقنين إلحاق العمالة بالخارج

«سفر» توفر حماية أكثر للعمالة المهاجرة رغم مخاوف القطاع الخاص من المنافسة



لا مفر من مواجهة التغيرات

بنحو 65 في المئة الفترة الماضية بسبب تقليص المشروعات التنموية لاستمرار جائحة كورونا ومن قبلها هبوط أسعار النفط، ما أدى إلى انخفاض الحاجة إلى العمالة.

ورغم انخفاض عدد العمالة المصرية بالخارج خلال العامين الأخيرين بسبب ما فرضته الجائحة من تغييرات في سوق العمل، إلا أن قيمة التحويلات ارتفعت جراء عودة الكثير من أسر العاملين بالخارج إلى مصر بعد تعطل الكثير من أنواع العمل في ظل الجائحة، بالتالي يتم تحويل مصروفاتهم المعيشية من ذويهم بالخارج، من هنا ارتفعت التحويلات.

شركة «سفر» تمهد لتأسيس نزع حكومية توفر العمالة عند بدء مشاريع الإعمار في الدول المجاورة

وتظهر بيانات البنك المركزي المصري أن تحويلات المغتربين قفزت خلال الفترة من يوليو إلى مايو من العام المالي 2021/2020 بنسبة 13 في المئة بما يعادل 3.3 مليار دولار، لتسجل 28.5 مليار دولار خلال 11 شهراً، مقابل 25.2 مليار دولار بمقارنة سنوية.

وقالت الخبيرة الاقتصادية بسنت فهمي إن "وجود شركة حكومية لإلحاق العمالة بالخارج أكثر مصادقية وتمنح العمالة حماية كبيرة، فضلاً عن صعوبة التعرض لهم بسوء من أصحاب الأعمال أو مواطني الدول الخارجية، كما حدث في بعض البلدان العربية مؤخراً من حالات تعدد على مصريين ومرتب دون حساب".

وتأتي أهمية وجود شركة حكومية لإلحاق العمالة بالخارج من أنه حال تعرض مواطن مشكلة في بلد ما تتحرك وزارة الخارجية بشكل عاجل لحلها، لأن المواطن يعد ممثلاً للحكومة إذا سافر عبر شركتها.

وأكدت فهمي لـ "العرب" أن مخاوف القطاع الخاص من مزاحمة الشركة الحكومية غير مبررة، لأن مجالات السفر متنوعة، كما أنه يمكن للشركات الخاصة أن تركز على توفير فرص عمل بالداخل في ظل المشروعات القومية الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية وتأسيس المدن الجديدة.

الخارجية، كما يزداد الطلب عليها إلى جانب المدرسين والأطباء. وتأتي الدول الخليجية في المرتبة الأولى من حيث استقدام العمالة المصرية، حيث ناهزت قبل جائحة كورونا نحو 700 ألف شخص، لأن مواصفات الوظائف ملائمة لهم بعكس المواصفات التي تطلبها دول أوروبية ولا تستخدم سوى العمالة المحترفة.

وعبر عبد الرحيم المرسي عضو مجلس إدارة شعبة إلحاق العمالة بالخارج بالغرفة التجارية للقاهرة عن اندهاشه من تأسيس الحكومة لشركة إلحاق عمالة بالخارج حالياً، لاسيما مع عدم استخدام معظم دول الخليج لعمالة مصرية جديدة.

ولا زالت أزمة إغلاق المجال الجوي بين مصر وبعض الدول العربية قائمة وعلى رأسها السعودية، فضلاً عن عدم نشاط الطلب على العمالة المصرية من جانب قطر، واقتصاد التاشيرات الجديدة على السياحة فقط من جانب دولة الإمارات.

وحذر المرسي في تصريح لـ "العرب" من احتكار الشركة الحكومية لفرص السفر والتوظيف لبعض البلدان، لأن ذلك يتناقض مع القوانين والأعراف، خاصة أنه لم تكن هناك بؤر تئني بتأسيس تلك الشركات.

وتترقب شركات إلحاق العمالة بالخارج موقف شركة "سفر" من الحصول على موافقة التعامل مع السفارة السعودية بالقاهرة، التي اكتفت بالتعامل مع 600 شركة فقط، ولا تقبل شركات جديدة تم تأسيسها منذ أربع سنوات.

كما حذرت شعبة إلحاق العمالة بالخارج من حدوث مجاملات خاصة بالشركة الحكومية في اختيار العمالة الموفدة للخارج، بعكس الشركات الخاصة التي تقوم بجولات خارجية لتعرف على المهن المطلوبة خارجياً ومقابلة أصحاب الأعمال للاطلاع على المواصفات اللازمة لشغل الوظائف لاختيار الأنسب.

وتأمل الشعبة من الحكومة أن تحدد آلية العمل بين الشركة الحكومية الجديدة والشركات الخاصة على غرار التنسيق القائم بين وزارة الداخلية والشركات السياحية النشطة في موسم الحج والمتعلق بحج القرعة الذي لا يضر بالشركات الخاصة.

وأشار المرسي إلى تراجع الطلب على العمالة بشكل عام في الدول الخليجية

دفعت مشاكل العمالة المصرية في الخارج القاهرة إلى تأسيس كيان حكومي لإلحاق العمالة بالخارج وتنوع أدائها في تشغيل الشباب والعاطلين وعدم قصرها على الأساليب الحكومية النمطية، فضلاً عن تنمية مهارات العمالة المستهدفة لإلحاقها للعمل في العديد من الدول العربية لتكون نموذجاً جاذباً، بعد أن نكأت أزمة العمالة المصرية في الأردن أخيراً العديد من الجراح.

القاهرة - وافق مجلس الوزراء المصري على الترخيص لصندوق تمويل التدريب والتأهيل التابع لوزارة القوى العاملة أخيراً على تأسيس شركة

مساهمة مصرية متخصصة في إلحاق العمالة بالخارج، في استجابة للطلب على العمالة المصرية، وبالتزامن مع اتفاقيات تنقل الأيدي العاملة إلى بعض الدول العربية.

وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية المتخصصة في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

القاهرة - وافق مجلس الوزراء المصري على الترخيص لصندوق تمويل التدريب والتأهيل التابع لوزارة القوى العاملة أخيراً على تأسيس شركة

مساهمة مصرية متخصصة في إلحاق العمالة بالخارج، في استجابة للطلب على العمالة المصرية، وبالتزامن مع اتفاقيات تنقل الأيدي العاملة إلى بعض الدول العربية.

وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية المتخصصة في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

بالخارج. وتكمن أهمية وجود شركة "سفر" الحكومية في هذا الشأن في أنها تمثل ضماناً لحقوق المصريين العاملين في الخارج وتحميهم من الوقوع في أزمة العقود "المرورة" التي يتورط فيها البعض من جانب الشركات الخاصة لإلحاق العمالة

الشركة الأميركية ستفتتح مكتباً لها في البلاد قريباً تحت إدارة ليلي سرحان



كما بدأ المانحون الدوليون في مساعدة الحكومة الانتقالية عبر عقد مؤتمرات دولية لجمع تمويلات للبلاد وتخفيف جبل الديون الجاثم على الاقتصاد ليتوج المسار بمنح صندوق النقد الدولي الخرطوم قرضاً بلا قيود من حقوق السحب الخاصة.

وقال المركزي الخسيس الماضي إن "تخصيص 858 مليون دولار من صندوق النقد الدولي للسودان سيعزز الاحتياطات بشكل كبير ويساعد في الاستمرار في تنفيذ سياسات سعر الصرف المرن".

وتحاول الحكومة التخفيف من حدة أزمة اقتصادية عميقة أدت إلى تضخم أخذ في النمو بشكل غير مسبوق ونقص في السلع الأساسية على خلفية شح العملة الأجنبية.

لبنان يقايض السلع بالوقود لتشغيل محطات الكهرباء المتوقفة

ويؤكد المسؤولون اللبنانيون أن مناقصات المبادلة مهمة إذ أن الوقود العراقي غير مناسب لتوليد الكهرباء في البلاد.

وتكرت وزارة الطاقة أن إيبنوك من المقرر أن تتلقى الوقود العراقي في الفترة بين الثالث والخامس من شهر سبتمبر المقبل وستسلمه إلى لبنان بعد أسبوعين. وكان وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال ريمون نجس قد قال في يوليو الماضي إن "الوقود من الصفقة العراقية سيستخدم لتوليد الكهرباء من جانب الشركة الحكومية وأنه يكفي لنحو أربعة أشهر".

وفي الوقت الذي يعاني فيه لبنان مما وصفه البنك الدولي بأنه إحدى أعنف حالات الكساد المسجلة في التاريخ الحديث، فإن نقص المحروقات هذا الشهر يعني أن الكهرباء التي تنتجها الشركة الحكومية باتت متاحة بالكار لبيع ساعات يومياً أو حتى تتعدم كلياً.

ويتحول السكان إلى استخدام المولدات الخاصة للحصول على إمدادات الكهرباء لكنهم يواجهون نقصاً في الديزل.



حلل ترقية أزمة خانقة

بيروت - اضطر لبنان إلى اللجوء لمقايضة السلع بالوقود لتشغيل محطات الكهرباء المتوقفة بعد أن أرخت مشكلة نقص الكهرباء بظلال قاتمة على حياة السكان في ظل تشديد المصرف المركزي لقيود الاستيراد بسبب شح السيولة النقدية.

وقالت وزارة الطاقة الجمعة في بيان إنها اختارت شركة بتروال الإمارات الوطنية (إيبنوك) في مناقصة لمبادلة 84 ألف طن من زيت الوقود العراقي عالي الكبريت بقيمة 30 ألف طن من زيت الوقود من الدرجة الثانية ونحو 33 ألف طن من زيت الغاز.

وتعد الطاقة من أكبر هواجس اللبنانيين بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية.

وفازت إيبنوك المملوكة لحكومة دبي بالمناقصة وهي جزء من اتفاق بين بيروت وبغداد يسمح للحكومة اللبنانية التي تعاني من ضائقة مالية بسداد مقابل مليون طن من زيت الوقود العراقي الثقيل سنوياً بسلع وخدمات.